Arab Organisation for Human Rights in UK
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

سجن أريحا

" أبو غريب فلسطين "

بُعد المكان لا يطمس آثار التعذيب

Date:12/03/2015

سجن أريحا

" أبو غريب فلسطين"

بُعد المكان لا يطمس آثار التعذيب

مقدمة:

على بُعد عدة كيلومترات من نهر الأردن وعند الجهة الشمالية للبحر الميت، تقع مدينة أريحا الفلسطينية، التي تعتبر أخفض بقعة في العالم، وأقدم المدن المأهولة بالسكان منذ عرف الإنسان التجمعات البشرية. أما من الناحية السياسية فتعد أريحا، أول مدينة في الضفة الغربية خضعت لسيطرة السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤، بعد توقيع اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ضمن ما عرف باتفاق (غزة- أريحا) أولا.

ومنذ ذلك العام، ورثت الأجهزة الأمنية الفلسطينية سجن أريحا عن الإحتلال الإسرائيلي، الذي كان هو قد ورثه عن الأردن بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧. فاعتقل بين جدرانه مئات الفلسطينيين، ومارس بحقهم شتى أصناف التعذيب، إلى أن أفرج عن نسبة كبيرة منهم بعد توقيع اتفاق أوسلو. وما هي إلا أشهر معدودة، حتى عادت السلطة الفلسطينية إلى ملء هذا السجن، فاحتجزت عشرات المقاومين الرافضين لأوسلو وما تمخض عنها، وأخضعتهم لعمليات تعذيب منهجية وحشية فاقت ما كان يمارسه الإحتلال.

سجن أريحا.. مراحل متعددة وغاية واحدة

بالرغم من أن جميع سجون السلطة الفلسطينية المنتشرة في محافظات الضفة الغربية، تحظى بسمعة سيئة وصيت فاسد، بسبب الإنتهاكات التي تمارس بحق المعتقلين في هذه السجون، غير أن سجن أريحا يعتبر أسوأها على الإطلاق، وذلك حسب شهادة من دخلوه ونزلوا بين غرفه وزنازينه، ويصف المعتقلون هذا السجن بـ "غوانتنامو فلسطين" أو "أبو زعبل الضفة" أو "أبو غريب".

بقي هذا السجن خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٩٤- ٢٠٠٠)، مركزا أساسياً للتحقيق مع المعتقلين السياسيين الذين تصنفهم السلطة الفلسطينية بأصحاب الملفات الكبيرة والقضايا الخطرة، وهم أولئك الناشطين العسكريين الذين خططوا ونفذوا عمليات ضد أهداف إسرائيلية، وصدر بحقهم أحكام بالسجن لفترات طويلة.

ظل الأمر على هذه الحالة، حتى اندلعت انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، فعمدت إسرائيل إلى تدمير وقصف جميع السجون والمقرات الأمنية التابعة للأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية وسوّت غالبيتها بالأرض، غير أن سجن أريحا بقي بعيداً عن الإستهداف لغاية رجح كثيرون أنها لأهداف سياسية وعسكرية، قد تعمد إليها في المستقبل.

وما هي إلا سنوات حتى عاد سجن أريحا لدائرة الضوء من جديد، عندما قامت السلطة الفلسطينية بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٥، باعتقال الأمين العام للجبهة الشعبية أحمد سعدات ومجموعة من رفاقه، لاتهامهم بتنفيذ عملية اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي "رحبعام زئيفي"، ثم ما لبثت أن نقلتهم إلى سجن أريحا، ضمن اتفاق رعته الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، غير أن إسرائيل نقضت عهدها فقامت بتاريخ ٢٠٠٦ /٤/١٦ باقتحام السجن، واعتقلت سعدات ومن معه، بالإضافة إلى عضو المجلس الثوري في حركة فتح فؤاد الشوبكي المتهم بقضية السفينة "كارن إيه" المحملة بالأسلحة، في عملية واسعة نقلتها الفضائيات المختلفة على الهواء مباشرة.

ومنذ ذلك التاريخ، لم تعد الأجهزة الأمنية الفلسطينية تحتجز في سجن أريحا سوى بعض الموقوفين الجنائيين على قضايا مدنية، ولم يبقَ هناك أي معتقل سياسي، غير أن هذه الحالة لم تدم طويلا ، فعادت السلطة إلى سابق عهدها في الاعتقال السياسي، متذرعة هذه المرة بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة في منتصف عام ٢٠٠٧، ومتخوفة من تكرار المشهد في الضفة الغربية،

وشيئاً فشيئاً عادت صرخات المعتقلين السياسيين تسمع بين جنبات السجن، وبصورة أسوأ مما كان عليه الحال في السابق.

وخلال الفترة الممتدة بين عامي (٢٠٠٧-٢٠١٤) نقلت الأجهزة الأمنية الفلسطينية مئات المعتقلين السياسيين من مختلف مدن الضفة الغربية لسجن أريحا، وذلك ضمن سياسه الغرض منها إرهاب وكسر إرادة المعارضين من كافة قطاعات الشعب الفلسطيني وأغلب من أفرج عنهم من هذا السجن اعتقل فورا من قبل قوات الإحتلال ليواجه بنفس الإتهامات التي وجهت له من قبل المحققين الفلسطينيين.

ومنذ مطلع العام ٢٠١٤ تقريباً، بدأت الأجهزة الأمنية الفلسطينية وخاصة جهاز المخابرات العامة، بترحيل عدد كبير من المعتقلين السياسيين لهذا السجن، بغض النظر عن طبيعة ملفاتهم وخطورتها، فنقلت عشرات الطلبة الجامعيين الناشطين في العمل النقابي الطلابي، حتى يكونوا بعيدين عن أعين أقاربهم ووسائل الإعلام والمؤسسات الحقوقية.وعادة ما تسارع الأجهزة إلى نقل المعتقلين السياسيين الذين تنوي إبقاءهم رهن الاعتقال السياسي لمدد طويلة إلى هذا السجن، حيث تخشى من استمرار الحراك الشعبي المطالب بالإفراج عنهم.

وكان شهود عيان قد ذكروا في وقت سابق أنهم يسمعون في الساعات المتأخرة من الليل، أصوات صراخ واستغاثات الأسرى، أثناء تعذيبهم وذلك على بعد أكثر من ٣٠٠ متر من مركز التحقيق.

شهود وشواهد

ووفقاً لشهادات عدد من المعتقلين السياسيين الذين أفرج عنهم مؤخراً من سجن أريحا، أن جهاز المخابرات الفلسطينية الذي يشرف على هذا السجن، لا يزال يستخدم عدداً من أساليب التعذيب الجسدية والنفسية بحق المحتجزين هناك.

روى المعتقل السابق في سجن أريحا جواد بلال شلبي (٢٢ عاما) من مدينة طولكرم، كيف تعرض للشبح والإجبار على الوقوف لفترات طويلة مع رفع الأيدي وإبعاد الأرجل عن بعضهما، إضافة إلى تعليقه بالسقف لساعات طويلة مع الشد على أعصاب الكتف، وكان يرافق ذلك رشقه بالماء البارد لحرمانه من النوم، هذا عدا عن الشتائم التي كان يتعرض لها.

وبقي الشلبي محتجزاً في زنزانة إنفرادية صغيرة بعرض متر ونصف وطول مترين، وظل ينام على بلاطها دون فرشة لمدة خمسة أيام، كما لم يسمحوا له بالاستحمام وتبديل ملابسه لمدة زادت عن عشرة أيام، ومنع من زيارة أهله طوال فترة التحقيق.

وبيّن شلبي الذي يدرس "دكتور صيدلي" في جامعة النجاح الوطنية في مدينة نابلس، انه اعتقل من قبل مخابرات طولكرم بتاريخ ٢٠١٤/٦/٨، وبعد يوم من اعتقاله نقل إلى سجن أريحا، وهناك مكث أسبوعا في الزنازين الإنفرادية، ومن ثم نقل إلى الغرف بصحبة سجناء آخرين، وأمضى ما مجموعه (٣٨ يوما)، وأفرج عنه بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٥.

وذكر أنه بعد أسبوعين من اعتقاله عرض على محكمة أريحا، وهناك وجهوا له تهمة إثارة النعرات الطائفية، وبقي موقوفاً على ذمة المحافظ، ولفت إلى أنه شاهد موقوفاً من قرية بيتا قضاء محافظة نابلس، وقد بدت معصماه "محفورتين" بسبب تعليقه بالسقف وهو مكبل بالكلبشات.

وفي الإطار نفسه، سجّل المعتقل السياسي السابق وطالب الصيدلة في جامعة القدس أبو ديس، ضياء حاتم قشوع (٢٥ عاما) من مدينة البيرة، والذي اعتقل عند الأجهزة الأمنية الفلسطينية ١٠ مرات، وأمضى ما مجموعه أكثر من ٩ أشهر شهادة قال فيها :"بتاريخ ٢٠١٣\١٠\١٩ وفي تمام الساعة العاشرة صباحا، داهمت قوات من جهاز المخابرات الفلسطينية منزلي في منطقة أم الشرايط في البيرة، وأجرت عملية تفتيش بداخله وصادرت جهازي الحاسوب، ومن ثم نقلت إلى مقر المخابرات في منطقة البالوع، وبعد خمسة أيام نقلت إلى سجن أريحا بعد أن دخلت في إضراب عن الطعام، وهناك بقيت عشرة أيام ومن ثم أفرج عني".

الفلقة أسلوب تحقيق دارج

وأفاد قشوع أنه لم يتعرض للتعذيب الجسدي هناك، غير أنه التقى بموقوفين أكدوا تعرضهم للضرب والتعذيب الشديدين كالأسير السياسي بهاء أبو شخيدم وشقيقه اللذين تعرضا للضرب بالفلقة على قدميهما مئات الضربات، وشبح متواصل لعدة أيام بتهمة نشاطهما النقابي في جامعة البولتكنك في الخليل.

وحسب قشوع فإن مبنى سجن أريحا قديم مكون من طابق واحد، بداخله قسم المعتقلين السياسيين الذي يضم خمس غرف، كل غرفة تعتبر سجناً منفصلاً عن الآخر، ولا يَعرِف المختطف أياً من المختطفين في الغرف الأخرى، لعدم السماح له بالاختلاط بهم، لا من خلال الحياة اليومية ولا بالفورة.

وأوضح أنه لكل غرفة باب حديد من النوع السميك، إطاره محاط بمطاط قوي عازل للصوت، ويحتوي على نافذه صغيرة لا يفتحها إلا السجان من الخارج، ليراقب النزلاء أثناء وجودهم داخل غرفهم، ولا يوجد في الغرفة إلا نافذة صغيرة في أعلى واجهاتها، مغلقة بصفيح من الحديد المخرم، لا تسمح إلا بدخول القليل من الهواء وأشعة الشمس، أما الأسرة فهي عبارة عن أبراش (نوع من الأسرة) حديد بطابقين.

أما المعتقل السابق في سجن أريحا معتصم سمير سقف الحيط (٢٦ عاما) من مدينة نابلس، فتحدث عن اعتقاله، فقال:"بتاريخ ٢٠١٥\١١\١٣ اعتقلت على يد جهاز المخابرات في نابلس، ثم نقلت لسجن الجنيد في المدينة، وهناك تعرضت لشبح وتعذيب متواصل لعدة أيام بالرغم من الأحوال الجوية السيئة، ثم نقلت بعدها لسجن أريحا، وهناك استمر مشهد التعذيب أياماً أخرى، ويضيف:"أسوأ ما يعنيه سجن أريحا للمعتقل، هو الإرهاق النفسي، إلى جانب الجسدي، فالمعتقل يُجرَّدُ من اسمه، وينادى برقم زنزانته، فكان اسمي (٦)، وكذا العساكر أيضا كانوا يحملون أسماء: آدم ١، وآدم٢، إضافة لبعد مكان السجن عن مكان إقامة عائلتي، والمسافة الكبيرة التي تفصل بين المعتقل وذويه، والشعور الكامل بغياب القانون، وقد بقيت موقوفاً على ذمة المحافظ إلى أن أفرج عني بكفالة مالية بتاريخ ٢٠١٥\١٢\٩".

الشبح... أشكال وألوان

من جانبه، روى المعتقل السابق في سجن أريحا فوزي بشكار (٢١ عاما) من مدينة نابلس، تجربته الاعتقالية في سجن أريحا، فقال:"بتاريخ ٢٠١٤\١٢\٢٣، داهمت قوة كبيرة من عناصر المخابرات منزلي في مخيم عسكر، ومن ثم اقتادوني إلى سجن الجنيد، وهناك بدأ المحققون يوجهون عدة أسئلة متعلقة بعملي النقابي في جامعة النجاح الوطنية، وتخلل ذلك شبح وإهانات عددية، ومع ساعات صباح اليوم التالي نقلت إلى سجن أريحا".

ويضيف: "بعد جلسة تحقيق قصيرة رجعت إلى زنزانتي بعد أن كانوا قد أخرجوا منها كل شيء إلا زجاجة لشرب الماء، وأخرى لقضاء الحاجة، ووقتها بدأوا معي أسلوب الشبح، حيث وضعوا القيود الحديدة في يديَّ، وأنا معصوب العينين، وأجبروني على البقاء واقفاً، منذ وقت العشاء وحتى ساعات الفجر".

ويكمل بشكار: "خلال فترة التحقيق أجبرت على خلع غالبية ملابسي، ولم يبقوا عليّ سوا بلوزة وبنطلون خفيفين، بالرغم من برد أريحا القارص ليلا، كما تعرضت لأصناف مختلفة من التعذيب كالشبح على الكرسي معصوب العينين ويداي مربوطتين في أسفل الكرسي الذي لم يكن متساوي الأقدام، وبقيت فترة على هذا الحال إلى أن بدأت بالصراخ من الألم، كما حرمت من النوم لمدة خمسة أيام متواصلة، ومرة أخرى لمدة ثلاثة أيام، حيث سحب المحققون الفرشات والبطانيات، وكانوا يبللون أرضية الزنزانة بالمياه الباردة، وكانوا يضربون أبواب الزنزانة طوال الوقت، لقد بقيت في زنازين العزل الانفرادي مدة ٢٧ يوما، وبعدها نقلت إلى قسم يضم عددا من الموقوفين، واستمر وجودي في أريحا حتى اليوم الثالث والأربعين، ومن ثم نقلت مجددا إلى سجن الجنيد وأمضيت هناك أسبوعا إلى أن أفرج عني بتاريخ ٢٠١٥\٢\١٠ بكفالة مالية".

ويؤكد على أن بعض المعتقلين في أريحا كانوا يضطرون إلى الإعتراف بأمور وتهم لم يرتكبوها، حتى يخلّصوا أنفسهم من التعذيب الذي كانوا يتعرضون له، كما حصل مع المعتقل عبد الفتاح سويلم من مدينة قلقيلية، "والذي لاقى أضعاف ما لاقيته"، يشير بشكار.

لم يشفع له مرض القلب

ومن ناحيته، تحدث المعتقل السابق محمود عصيدة من بلدة تل قضاء نابلس عن ظروف اعتقاله في سجن أريحا، فقال:" بتاريخ ١٥\١١\٢٠١٤ تلقيت طلبا لمقابلة المخابرات في مقرها في مدينة نابلس، وبعد أربع ساعات من وصولي هناك، نقلت إلى سجن الجنيد، وعندها عرضت على الخدمات الطبية وهو إجراء روتيني يمر عليه جميع المعتقلون، وهناك ذكرت للطبيب أنني أعاني من موجات كهربائية زائدة في القلب، وأجريت عمليتين جراحيتين، غير أن ذلك كله لم يشفع لي من تعرضي للتعذيب".

وتابع:"بعد ساعات من اعتقالي بدأت عملية التحقيق التي دارت في مجملها حول عملي الطلابي في جامعة النجاح الوطنية، كما بدأ المحققون باستخدام أساليب عنيفة، فتعرضت للشبح المعلق في السقف من يدي، عندها بدأت افقد الوعي، ولم استيقظ إلا بعد ساعات وأنا على سرير في مستشفى الوطني في نابلس، وفي مساء نفس اليوم نقلت إلى سجن أريحا دون أي اكتراث لحالتي الصحية".

ويضيف: "في أريحا كان التحقيق متواصلا من السبت إلى الثلاثاء، وبعدها قام المحققون بتحويلي لجولة من الشبح المتواصل، بعد إجباري على تخفيف ملابسي، وكان الجو عاصفاً وبارداً جداً، حيث تم شبحي حافياً لمدة ٣ أيام، منعت خلالها من الجلوس رغم الآلام الشديدة، وبعد أيام دخلت جولة تعذيب جديدة، حيث قام المحقق بوضع قيود حديدية في يدي، وعصبوا عينيّ، ونقلوني إلى أحد حمامات السجن، ولإجباري على عدم الجلوس، كان يتم سكب الماء على أرضية الحمام، واستمر شبحي واقفاً لأربعة أيام بلا نوم".

لم يكتف المحقق بهذا، يضيف عصيدة: "كان أحياناً يقوم بربط يدي المكبلتين بماسورة عالية، ورفعهما على ارتفاع مترين عن الأرض، دون أي اكتراث لأوجاعي وصراخي الشديد، وقام بشبحي بهذه الطريقة مرتين، واستمرت كل جولة منها لأربع ساعات متواصلة". وتابع:"في اليوم السادس عشر قام المحقق بصفعي ٦ مرات على وجهي ولكمي على رأسي، ومرّة وأنا مشبوح في ساحة الحمام، جاء عدد من العساكر وأنا مكبل ومعصوب العينين، ثم القوني على الأرض، وسحبوني على أرضية الحمام المتسخة والمبللة وأنا أصرخ".

ويلفت إلى أنه في إحدى جلسات التعذيب قام المحقق بإجلاسه على كرسي قصير بلا ظهر، مائلا إلى الوراء، وقام بربط يديه بأرجل الكرسي، وكان يدفعه ليبقى جالساً على شكل زاوية منفرجة "شبحة الموزة"، وكانت تستمر هذه الطريقة لساعتين، وبقي التحقيق على هذه الشاكلة من التعذيب المتنوع حتى اليوم ٢٢ لاعتقاله، ولم يسمح له بالنوم إلا عدة ساعات كل أربعه أيام.

حالة وفاة

وكان أحد الموقفين الجنائيين ويدعى أيمن محمد شريف سمارة (٤٠ عاما) من الياموون قضاء جنين، قد توفي في سجن أريحا في الأول من آذار- مارس عام ٢٠١٣، وذكرت عائلة المقتول أنه توفي نتيجة التعذيب الذي تعرض له، في حين ذكرت السلطة الفلسطينية أ نه توفي بشكل طبيعي بسبب الأمراض التي يعاني منها كالسكري وارتفاع ضغط الدم، وأمراض أخرى.

أعداد غير ثابتة

إن أعداد الموقوفين السياسيين في سجن أريحا تتغير باستمرار ، مع الإشارة إلى أن أعدادهم تتراوح بين ٢٠-٢٥ محتجزا، أقدمهم المعتقلَيْن السياسيَيْن إسلام حماد وعاطف الصالحي من قرية سلواد قضاء رام الله، واللذان ترفض السلطة إطلاق سراحهما منذ عدة أشهر بالرغم من انتهاء فترة اعتقالهما البالغة ٣ سنوات.

كما أن من بين المعتقلين في سجن أريحا: باسم حسين داوود، قسام مسكاوي، حسن السلمي، محمد نصورة، من محافظة قلقيلية، وأيمن أبو عيد وحسام شماسنة من قرية بدو شمال غرب القدس، وأخرون من مدن الخليل ورام الله ونابلس، وهم متهمون بالإنتماء لحركة حماس والجهاد الإسلامي، وبعض عناصر فتح المحسوبين على تيار محمد دحلان كمدير مكتب نواب حركة فتح في قطاع غزة والمقيم في الضفة حازم التتر.

إن أهالي المحافظات الشمالية والوسطى والجنوبية لا يستطيعون زيارة أبناءهم المحتجزين في سجن أريحا بسبب بعده الجغرافي، علاوة على الجهد البدني والإرهاق من طول السفر ذهابا وإيابا، حيث تبعد مدينة أريحا عن مدينة نابلس ما يقارب ٧٢ كم، وعن الخليل ٧٥ كم، وعن قلقيلية ١٠٠ كم.وفي شهادة لإحد المحاميات التي تمثل المعتقلين السياسيين في منطقة شمال الضفة الغربية (فضّلت عدم ذكر اسمها) قالت أنها لا تستطيع متابعة جلسات موكليها المحتجزين في سجن أريحا، بسبب بُعد المسافة .

خلاصة وتوصيات :

إن سجن أريحا يعتبر مركز اعتقال غير قانوني وفقا للقوانين واللوائح الناظمة لمراكز الإعتقال فالسجون داخل أراضي السلطة الفلسطينية تخضع لرقابة وزارة العدل ممثلة بالنائب العام الذي ألزمه القانون بإجراء تفتيش دوري على السجون والتحقيق في شكاوى المعتقلين،وهي المهمة التي لا يستطيع القيام بها في مراكز الإعتقال التابعة للأجهزة الامنية ومنها سجن أريحا.

إن ما يمارسه جهاز المخابرات العامة من عمليات اعتقال غير قانونية داخل سجن أريحا وحرمان المعتقل من زيارة الأهل والمحامي وممارسة التعذيب الجسدي والنفسي يعتبر من الإنتهاكات الجسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة التي تحمي المدنيين وقت الإحتلال.

إن الرئيس محمود عباس يتحمل المسؤولية القانونية الكاملة عن عمليات الإعتقال التعسفية وما يرافقها من معاملة حاطة من الكرامة وتعذيب، ففي ضوء التوقيع على اتفاق روما المنشيء للمحكمة الجنائية الدولية يصبح بالإمكان ملاحقة كل مسؤول عن الإعتقال التعسفي والتعذيب باعتبارهما جريمة حرب وفقا لنص المادة الثامنة من اتفاقية روما.

على المجتمع الدولي وعلى وجه الخصوص الإتحاد الأوروبي الذي له بعثة شرطة خاصة تعمل على تدريب الأجهزة الأمنية ويقدم منح مختلفة لهذه الأجهزة الضغط على قيادة السلطة لمنع نقل المعتقلين إلى سجن أريحا والتوقف عن الإعتقال السياسي والتعذيب الذي يمارس بحق المواطنين.